قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إلى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلا بَعِيداً)[425]. وما أروع الوعي الذي نجده في رواية عمر بن حنظلة المعروفة عند الفقهاء بـــ «المقبولة»: «مَن تحاكم إليهم في حقٍّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذه سُحتاً وإن كان حقّاً ثابتاً له، لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وما أمر الله به: (أَن يَكْفُرُواْ بِهِ)»[426]. فإنّ الله تعالى أمرنا أن نكفر بالطاغوت ونرفضه حتّى لو حكم بالحقّ، فإنّ قبول حكم الطاغوت حتّى في الحقّ يُدخِل المؤمنين في حوزة سلطان الطاغوت، ويُحْكِم قبضته عليهم، ويجعل له سبيلاً عليهم... وهذا كلّه ممّا نهانا الله تعالى عنه، وأمرنا برفضه. وخامساً: أنّ الله تعالى نهانا عن طاعة المسرفين، والمفسدين، والغافلين، وأصحاب الأهواء، والآثمين على الإطلاق في المعصية والطاعة. يقول تعالى: (وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الاَْرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ)[427]. ويقول تعالى: (وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً)[428]. ويقول تعالى: (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)[429]. وليس من الصحيح أن نقول: إنّ الله تعالى أمرنا بمقاطعة الظالمين والمسرفين في الظلم والإسراف، فإنّ النهي عن طاعتهم نهي مطلق، ولا دليل على تقييد هذا